



Royaume du Maroc  
Conseil consultatif des droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**23 et 24 Mai 2009**

**23 و 24 ماي 2009**



## جبر الضرر الجماعي بالراشدية:

# توزيع 150 خلية نحل بمنطقة أملاغو

في 2007 ان برامج جبر الضرر الجماعي لا تعد بديلا للبرامج المدرجة ضمن السياسة العمومية، مشيرا إلى أن «الأمر يتعلق بدين تاريخي بذمة الدولة إزاء الشعب المغربي، وليس هبة، بل حقا ذو طابع رمزي». وأبرز أن هذه البرامج لا تشكل فقط معالجة ملف من الماضي، بل كذلك تهيئنا للمستقبل. وتتألف التنسيقية المحلية بالراشدية من عامل الاقليم بصفته ممثلا للسلطات، وممثلين للمصالح الخارجية ورؤساء الجماعات المحلية وفاعلين جمعيين.

لفائدة الساكنة المحلية. وهكذا، من خلال الاقدام على هذه الخطوة التي تقوم على أساس التعاون والمشاركة الفاعلة لكافة الشركاء، يؤكد كل من المجلس وفعاليات المجتمع المدني العاملة بالميدان على الارادة في إنجاز برنامج جبر الضرر الجماعي، من خلال تحديد الحاجيات وانتظارات الساكنة والمناطق المعنية، وكذا إعداد مخطط عمل من شأنه بعث دينامية محلية. وكان رئيس المجلس السيد أحمد حرزني قد صرح عند إحداث التنسيقية المحلية للراشدية

● استفاد 18 شخصا، يوم الخميس بأملغو (إقليم الراشدية)، من توزيع ما مجموعه 150 خلية نحل، وذلك في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي الذي أطلقه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لإعادة تاهيل المناطق التي كانت تعرضت لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وحسب المنظمين، تروم هذه المبادرة التي تنظمها جمعية أملاغو للتنمية والتعاون، عضو التنسيقية المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي، النهوض بالأنشطة المدرة للدخل

Revue de Presse du Conseil consultatif



ERRACHIDIA

## Distribution de 150 ruches à Amellagou

Un total de 150 ruches a été distribué, jeudi à Amellagou (province d'Errachidia), en faveur de 18 bénéficiaires, dans le cadre du programme de réparation communautaire, initié par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et qui vise la réhabilitation des régions touchées, dans le passé, par de graves violations des droits de l'Homme. Organisée à l'initiative de l'Association Amellagou pour le développement et la coopération, membre de la coordination locale du programme de réparation communautaire, cette action vise, selon ses initiateurs, à promouvoir les activités génératrices de revenus en faveur de la population locale. En préconisant une démarche basée sur le partenariat et la participation active de tous les partenaires, le CCDH ainsi que la société civile active sur le terrain confirment encore une fois leur volonté de parachever l'exécution des programmes de réparation communautaire, à travers l'identification des besoins et attentes des communautés et des régions concernées et partant l'élaboration de plans d'action pouvant favoriser une dynamique locale. Les programmes de réparation communautaire ne sont aucunement une alternative de ceux rentrant dans le cadre de la politique publique.



## الدورة التاسعة لمؤتمر شبكة حقوق الإنسان العالمية للأكاديميات والجمعيات العلمية

# إدريس الضحاک يشدد على ضرورة تحقيق التوازن بين تشجيع البحث العلمي والمحافظة على حقوق الإنسان

## أحمد حرزني: النشاط العلمي والنهوض بحقوق الإنسان يخضعان لنفس القيم الأخلاقية

الضحايا بشكل فردي وجماعي، وأعيد لهم الاعتبار من خلال إعطائهم الكلمة أمام الملأ. وأوضح السيد حرزني أن هيئة الانصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كانا مطالبين في مقاربتهم للمصالحة، بتعبئة المواجد والناهج التقنية لعدة تخصصات علمية ابتداء من التاريخ والى علم الجينات. ودعا من جهة أخرى إلى تسليط الضوء على الأحداث التي وقعت غداة الإعلان عن الاستقلال خاصة من خلال إطلاق، بمساعدة الاتحاد الاوربي، برنامج للبحث في تاريخ العصر الحديث.

### العلاقة بين الدين والعلم وحقوق الإنسان

شكلت العلاقة بين الدين والعلم وحقوق الإنسان، محور المداخلات التي قدمت في إطار الدورة التاسعة لمؤتمر شبكة حقوق الإنسان العالمية للأكاديميات والجمعيات العلمية، التي انعقدت يوم الخميس بالرباط.

ففي مداخلة له حول موضوع (العلم وحقوق الإنسان والدين.. من منظور إسلامي)، أكد السيد أحمد عبادي الأمين العام للرابطة الحمديية للعلماء، أن تنزيل حقوق الإنسان بصفة عامة، والحقوق البيئية والتنمية على وجه الخصوص، يمر بالضرورة عبر اعتماد مقاربة تأخذ في الاعتبار الثقافات المحلية للشعوب، والتربيز على مفهومي الواجب والمسؤولية اللذين يتعين على الإنسان الاضطلاع بهما لهذا الغرض.

وفي هذا السياق، اعتبر السيد عبادي، أن الشريعة الإسلامية، بما تتوفر عليه من رؤية واضحة توطر وجود الإنسان على الأرض، يمكن أن تشكل قوة اقتراحية من لدن العالم الإسلامي للإسهام في إقناع الأفراد والمجموعات بالقيام بواجباتهم من أجل تنزيل هذه الحقوق وتعزيزها.

كما أكد السيد عبادي، على الدور المحوري الذي تضطلع به العلوم في النهوض بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، مشددا في هذا السياق، على ضرورة التزود بالمفاهيم النظرية والآليات العملية التي تمكن من دراسة واعية لدينامية الجماعات من جهة، وتوعية الناس وتعريفهم بشكل تحقيق التنمية من جهة أخرى.

السلم والعدالة فيه. واعتبر السيد بريش أنه لا يمكن ممارسة هذا الحق إلا من خلال ضمان حرية التفكير والتعبير والإبداع، منكرًا بأن العلماء يتعرضون في العديد من البلدان لمضايقات مباشرة من خلال ممارسة أشكال مختلفة للضغط، وأخرى غير مباشرة عبر رفض أو استحالة تمكنهم من الوسائل الضرورية للقيام بأعمالهم وأبحاثهم في ظروف جيدة.

وقال السيد بريش إن المغرب أدرك أنه لا تنمية بدون ديمقراطية وبدون معرفة وبدون مؤسسات ضرورية لامتلاكها، مبرزا أن أكاديمية المملكة تتوخى النهوض بتطوير البحث والتفكير في المجالات الرئيسية وتشجيع تناعم دائم بين هذه الأنشطة الفكرية في احترام للقيم الأخلاقية الرئيسية.

من جهتها، ركزت عضو اللجنة التنفيذية لشبكة حقوق الإنسان العالمية للأكاديميات والجمعيات العلمية السيدة أيدا نيكوليزن على الوضع الإنساني لعدد من الباحثين المعتقلين أو المحرومين من حقهم في التعبير في الوقت الذي يخلد فيه العالم الذكرى الـ 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقالت إن الشبكة تعمل على الدفاع على حقوق رجال العلم وتستفيد من مؤهلات الأكاديميات الوطنية للنهوض بالبحث العلمي.

ومن جهته أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني أن النشاط العلمي والنهوض بحقوق الإنسان يخضعان لنفس القيم الأخلاقية، التي تتمثل في الصرامة والتواضع.

وأوضح السيد حرزني، في مداخلة أمام الدورة تحت عنوان "العلوم والنهوض بحقوق الإنسان: مسعى مشترك"، أن النشاط العلمي، شأنه في ذلك شأن النهوض بحقوق الإنسان، لا يمكن له أن يسمج بغموض المفاهيم والتضامعية والتلاعب بالقوة، مشددا على ضرورة تسخير النشاط العلمي لتكريس النزعة الإنسانية.

وأكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن رواد التجربة المغربية في مجال المصالحة والنهوض بحقوق الإنسان حددوا بشكل منصف وعلمي الأبعاد التي لا جدال فيها بخصوص المصالحة.

وفي سياق تناوله لنظرية العدالة الانتقالية، أوضح السيد حرزني أن المصالحة الحقيقية لا يمكن لها أن تتم إلا إذا استفاد

أكد الأمين العام للحكومة السيد إدريس الضحاک، يوم الخميس بالرباط، على ضرورة الاهتمام بحقوق الأخرين لتحقيق التوازن المنشود بين تشجيع البحث العلمي والمحافظة على حقوق الإنسان وإيجاد الوسائل اللازمة لجعل القبول العلمي لصالح تنمية وصون هذه الحقوق.

وقال السيد الضحاک، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة لمؤتمر شبكة حقوق الإنسان العالمية للأكاديميات والجمعيات العلمية التي تنظم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، إن التطورات العلمية الحديثة ساهمت بشكل كبير في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان بسبب تقنيات وسائل الاتصال الحديثة، مضيفا أنه في مقابل ذلك أصبح هناك مساس أكثر بالحق في الحياة الخاصة بسبب سرعة الاتصال.

وأشار إلى أن هناك أيضا أخطارا قد تهدد صحة الإنسان بسبب التعديلات الجينية المتعلقة بالأغذية وهو ما يعرف بالمواد أو الحيوانات المعدلة جينيا مما قد يمس بالحق في السلامة الدينية.

ولاحظ السيد الضحاک أن هناك مساسا بحياة الإنسان وكرامته بسبب ما وصلت إليه الأبحاث العلمية في ميدان الجينات من تقدم، حيث أصبح بالإمكان إعادة برمجة الخلايا وتغيير مصيرها البيولوجي وإنتاج نسج خلية في المختبر لعلاج خلايا حصل لها التلف في بعض أعضاء جسم الإنسان، ومن ثم إنتاج أعضاء بشرية من خلايا جديدة لتحل محل الأعضاء المتلفة، مبرزا أن كل هذا يدخل في الحق في السلامة الجسدية للمريض.

### تشجيع تناعم دائم بين هذه الأنشطة الفكرية في احترام للقيم الأخلاقية الرئيسية

من جهته، أكد أمين السر الدائم لإكاديمية المملكة البروفيسور عبد اللطيف بريش، في كلمة بمناسبة هذه الدورة التي تنظم لأول مرة في بلد إفريقي وعربي ومسلم، حول موضوع دور الأكاديميات والجمعيات العلمية في إنعاش حقوق الإنسان، أن الحق في المعرفة يمنح الإنسان كرامته وقدرته على التفكير وتدبير شؤون العالم لتسييره وإحلال



Inauguré par Ahmed Herzenni

## Le CCDH se dote d'un bureau régional



Ahmed Herzenni et Tariq Kabbage.

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme renforce ses structures par l'élargissement de sa représentativité dans les villes du pays. Son troisième bureau régional après ceux de Laâyoune et Oujda a été inauguré le 15 mai dernier à Agadir à l'école Ibn Zaydoune, en présence d'élus, de

membres associatifs et quelques rescapés des années de plomb.

La région se dote ainsi d'une structure devenue incontournable dans la vie politique et sociale des Marocains. L'inauguration du bureau régional faite par le président du CCDH, Ahmed Herzenni, en présence du maire de la ville,

Tariq Kabbage et du président de la Chambre de commerce, d'industrie et des services, Saïd Dourvis, vise à renforcer l'action du CCDH dans différentes régions du pays. Le nouveau bureau se voit investi de la mission de défendre les droits civils, économiques, sociaux, culturels et environnementaux dans ce

territoire. Le président du CCDH a rappelé, à cet égard, que le nouveau bureau devra s'acquitter de missions précises : accueil et orientation des citoyens ; promotion de la culture des droits humains ; appréciation des cas de violation des DH et présentation des rapports au CCDH ; étude des plaintes individuelles et collectives et avis au CCDH. Ce centre compte aussi développer des relations de coopération avec les différents intervenants régionaux, réaliser des investigations et recherches suivies de rapports sur la situation des droits humains dans la région. Le nouveau bureau régional du CCDH, a organisé le 16 mai dernier une journée d'étude consacrée à la situation des droits humains.

Laquelle journée a connu la participation de plusieurs acteurs autour de trois ateliers de travail.

N.S



# شقيقة بنزكري: سأصدر مذكراتي مع إدريس

فيها، فقد تم إنجاز مشاريع تنموية مهمة، في غضون سنتين، إذ تم تأسيس إعدادية تعليمية غير بعيد عن القبر الذي دفن فيه أخي كما تم تأسيس مركز للحليب ومن المقرر، أيضا، إنجاز مشاريع أخرى تساهم في إنعاش صناعة الزرابي بالمنطقة»، موجهة شكرها إلى «الملك محمد السادس الذي أعطى أوامره بإيلاء أهمية خاصة إلى القرية التي أنجبت المناضل الأسطورة»، تقول شقيقته.

ونظمت يوم أمس (الجمعة)، زيارة لقبر الراحل بنزكري متبوعة بزيارة أخرى إلى المشاريع التي أنجزت بناء على تعليمات ملكية بالمنطقة.

ومن المفترض أن يكون المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد نظم، بتعاون مع عائلة الفقيد، الليلة الماضية

حفلا دينيا بقرية آيت واحي، مسقط الراحل.

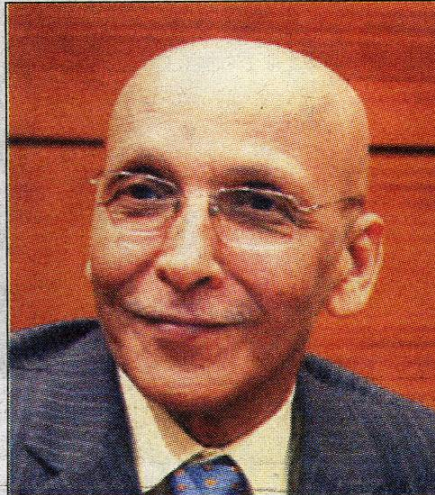
وكان إدريس بنزكري، الذي اعتقل لما يزيد عن 17 سنة، أسس إلى جانب ضحايا ما يعرف بـ«انتهاكات حقوق الإنسان» آخرين «منتدى الحقيقة والإنصاف»، قبل أن يتراأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى حدود اللحظات الأخيرة من حياته.

## □ بشرى الضوو

كشفت فتيحة بنزكري، الأخت الشقيقة للراحل إدريس بنزكري، الرئيس السابق لهيئة الإنصاف والمصالحة، أنها تستعد لإصدار كتاب يتضمن ذكرياتها مع شقيقها بنزكري، مشيرة إلى أن «هذا الكتاب سيكشف أدق تفاصيل علاقة بنزكري بوالديه وأشقائه وكافة المقربين منه».

وأوضحت فتيحة بنزكري، التي كانت تتحدث لـ«الجريدة الأولى» يوم أمس (الجمعة) بمناسبة مرور الذكرى الثانية لوفاة شقيقها، أن «علاقتي بإدريس كانت جد مميزة فقد كنت الأقرب إليه من بين كل أشيقتنا»، مشيرة إلى أن «الأخير هو من علمني السياسة منذ الصغر، لا زلت أتذكر

حين أخفيته عن البوليس، وعمري آنذاك لم يكن يتجاوز عشر سنين، حيث امتنعت عن الكشف عن مكانه رغم الإلحاح الشديد لرجال الشرطة». وحول ما إذا كانت السلطات قد وقت بوعودها بخصوص إنجاز مشاريع تنموية في قرية بنزكري، علقت المتحدثة ذاتها بالقول: «لا يمكننا أن ننكر الاهتمام الذي أولاه المسؤولون للقرية التي ترعرعنا



● الراحل إدريس بنزكري



توسط فيها حرزني وقادها أوريد والمدغري وأجهضها رفض قياديي الجماعة تقييل يد الملك

## العدل والإحسان تكشف عن تفاصيل مفاوضاتها السرية مع الدولة

عبد الإله سخير

كشف فتح الله أرسلان، الناطق الرسمي باسم جماعة العدل والإحسان، ولأول مرة، عن تفاصيل جديدة متعلقة بمسلسل المفاوضات مع الدولة، كما أضاف اللثام عن جوانب من لقاءات جمعيتهم، في الجماعة، مع موفد للملك محمد السادس وأخرى مع موفدين للملك الراحل الحسن الثاني.

أول فصول مسلسل المفاوضات، يوضح أرسلان الذي كان يتحدث في لقاء صحفي مصغر نظمه بمنزله بالرباط عصر أول أمس الخميس بمناسبة الذكرى الثالثة للحملة الأمنية التي شنتها الدولة على الجماعة، كان في بداية التسعينيات، حيث كان أعضاء مجلس إرشاد الجماعة رهن الاعتقال وزارهم بالسجن موفدان من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية آنذاك، عبد الكبير العلوي المدغري، ولم يكن يفصلهم عن إنهاء عقوبتهم السجنية سوى 6 أشهر؛ وأبلغهم الموفدان بأن الملك الراحل الحسن الثاني يريد الجلوس إلى قياديي الجماعة وحل الخلافات الناشئة معهم، وأن السبب الذي حدا بالحسن الثاني إلى طلب هذا اللقاء هو اعتقاده بأن جماعة العدل والإحسان ضده شخصيا، ولذلك فهو «يريد أن يلتقي بكم من أجل الحسم في هذا الخلاف وتوضيح المواقف»، حسب العبارة التي ردها موفدا وزير الأوقاف ومقابل هذا اللقاء، عرض عليهم الموفدان «الدخول إلى البرلمان وأن الأموال التي تتلقاها الأحزاب أنتم أحق بها، كما سيستجاب لكافة مطالبكم».

تتمة (ص 03)



## العدل والإحسان تكشف عن تفاصيل مفاوضاتها السرية مع الدولة

عبد الإله سخير  
تتمة (ص 01)

رد أعضاء مجلس الإرشاد بين أنهم لم يكونوا يمانعون في الجلوس إلى الملك، لكنهم اشتروا ألا يقبلوا يده ولا يقدموا إليه البيعة. موقفا المدغري لم يعجبهما رد قيادي الجماعة في بداية الأمر، لكن في اللقاء الموالي عادوا ولم يريا مشكلا في أن يتم اللقاء بدون هذه الإجراءات البروتوكولية.

التخوف الذي كان يسيطر على أعضاء مجلس الإرشاد -يضيف أرسلان- كان هو أن هذا اللقاء كان الغرض منه توريث قيادي الجماعة وأخذ صور لهم مع الملك تسوق إعلاميا على أساس أنه تم إخضاعهم لسلطة المخزن، لذلك عملوا ما في وسعهم لعرقلة أن يتم اللقاء مع الملك وفق النوال المخطط له.

وكان شرط أعضاء مجلس الإرشاد أن يتم هذا اللقاء بعد أن يقضوا مدتهم في السجن ويؤسسوا حزبهم السياسي، لكن موفدي المدغري طلبا منهم توجيه رسالة إلى الملك توضح موقفهم. وعوض ذلك، حرر أعضاء مجلس الإرشاد، بمن فيهم مرشد الجماعة عبد السلام ياسين الذي تم استقدامه إلى السجن لهذا الغرض، رسالة موجهة إلى العلوي المدغري، أكدوا فيها أنه ليس لديهم مانع في الجلوس معه -يقصدون الملك- لكن المدغري لم تعجبه العبارة التي استعملها أعضاء الجماعة، باعتبارها لا تليق بمقام الملك، وشدد على أن يغيروا عبارة «معه» بـ«جلالته». حينها، رد عليه عبد السلام ياسين بأن الله خاطب رسوله في القرآن الكريم بعبارة: «محمد والذين آمنوا معه» بدون تشريف، لتتوقف المفاوضات عند هذا الحد.

أما المسلسل الثاني من المفاوضات، فقد دشن في عهد الملك محمد السادس وقاده الناطق الرسمي السابق باسم القصر الملكي حسن أوريد الذي كلف أحمد حرزني، الرئيس الحالي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بترتيب لقاء له مع أعضاء مجلس الإرشاد، وكانت المهمة المحددة لأوريد من قبل الملك هي معالجة ملف حصار عبد السلام ياسين بعد أن تم حل ملف أبراهام السرفاتي. اللقاء تم بمكان غير رسمي، تحفظ أرسلان عن البوح به، لكن مصدرا مطلعاً لم يستبعد أن يكون قد تم بمنزل حرزني الذي يقطن بجوار أرسلان. حينها، خاطبهم أوريد بأنه يريد وضع ترتيبات لرفع الإقامة الإيجابية عن مرشد الجماعة. رد أعضاء مجلس الإرشاد ربط بين حل هذا الملف بملف الجماعة ككل وبإطلاق سراح الطلبة المعتقلين الـ 12 الذين قضى في حقهم بـ 20 سنة سجنا في إطار مسلسل الضغط على الجماعة. لكن أوريد أخبرهم بأن هذه المسائل يتطلب حلها مزيداً من الوقت وأن الصلاحيات الممنوحة له لا تتضمن التطرق إلى تلك المسائل، لتتفشل المفاوضات مجدداً.



## مختصرات

# مطالبة بفتح الحوار مع المعتقلين السياسيين السابقين

طلبت لجنة التنسيق لدعم ومؤازرة المعتقلين السياسيين سابقا المعتصمين أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كل من الوزير الأول ووزير العدل ورئيس المجلس الاستشاري بالتدخل كلا في مجال اختصاصه وصلاحيته لإنصاف المجموعة المتضررة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية للمطرودين منهم أو الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري إبان سنوات الرصاص، خاصة أنهم توصلوا بالمقررات التحكيمية بالموضوع من طرف المجلس الاستشاري في فبراير 2007.

وأكدت لجنة التنسيق، في بيان لها وجهته إلى الرأي العام الوطني والدولي، أن إنقاذ أرواح من انخرط منهم في إضراب لا محدود عن الطعام يتجلى في تسوية مطالبهم العادلة خاصة ما يتعلق منها بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، كما دعت الأطراف المسؤولة عن الملف إلى مقاربتة من منظور جبر الضرر الفردي، كما ورد في التقرير النهائي للهيئة المذكورة، وتضمنتها المقررات التحكيمية التي توصل بها عدد من الضحايا المعتصمين أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.



جمال الرويسي، عضو المجلس الوطني لمنتدى الحقيقة والإنصاف، ليس طبيبا شرعيا. ولكن القارئ سيفاجأ من خلال هذا الحوار، بأن له معلومات كثيرة عن هذا التخصص وكأنه طبيب شرعي. فالرجل راكم تجربة كبيرة في هذا المجال من خلال احتكاكه، داخل منتدى الحقيقة والإنصاف، بملف المختفين مجهولي المصير (من بينهم أخوه عبد الحق الرويسي الذي اختفى منذ 1964)، و تدخل الطب الشرعي من أجل تحديد هويات أصحاب الرفات التي تم العثور عليها في السنوات الأخيرة...

**تحدث عن الطب الشرعي و ملف مئات المختفين بعضهم معروف الهوية والانتماء السياسي**

## الرويسي: هناك حوالي 200 رفات موجودة لا نعرف لمن هي !

- تنتمون إلى المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وطرح عليكم داخل المنتدى الاهتمام بموضوع الطب الشرعي في علاقته بالكشف عن ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ما تقييمكم للطب الشرعي في المغرب؟

● الطب الشرعي في المغرب هو بطبيعة الحال قديم، اليوم الطب أصبح مجالاً واسعاً ويشمل تخصصات متعددة، ولكن السائد هو باثولوجيا الطب الشرعي، أي الطب الذي يشتغل على الرفات الحديثة العهد والتي لم تصل درجة عليا من التحلل أو الرفات التي أصبحت مجرد هيكل عظمي. في حين أن هناك تخصصات متعددة أخرى استعملت منذ عقود من الزمن، وهي أنثروبولوجيا الطب الشرعي التي هي عبارة عن دراسة تهتم بمقاسات الهيكل العظمي، وبالخلفات المصاحبة للرفات، وتحديد السن والجنس، أي أن هناك تقنيات متعددة في أنثروبولوجيا الطب الشرعي التي تمكن من تحديد هوية الرفات وأكثر من هذا تحديد أسباب الوفاة وتاريخ الوفاة.

- تحدثت عن مفهوم أنثروبولوجيا الطب الشرعي، هل معنى ذلك أن هناك تخصصات وفرعات داخل نفس التخصص؟

● بالإضافة إلى أنثروبولوجيا الطب الشرعي، كان يتم الاعتماد على تخصصات أخرى كإيكولوجيا الطب الشرعي وأيضا دراسة الأستان المرتبطة بالطب الشرعي، لأن كل مكونات جسم الإنسان هي عبارة عن بصمة. نحن مختلفون عن بعضنا البعض.

الرفات التي تم العثور عليها في ما يخص الاختفاء خلال الهزات الاجتماعية تضوق عدد العائلات المطالبة بالرفات

والآن انضمت إلى الطب الشرعي تقنيات جديدة هي وليدة نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وهي تقنيات تحليل الحمض النووي. هذه التحليلات هي أكثر وثوقية. في البداية كانت تجرى على الحمض النووي الحية، ولكن مع التطور الذي حصل، أصبح من الممكن إجراؤها حتى على الرفات التي توفي منذ آلاف السنين، مثل حالة أحد ملوك الفراعنة الذي تم تحديد رفاتهِ وبدقة بواسطة تحليلات الحمض النووي، بالرغم من أن الرفات تعود إلى قرون قبل الميلاد.

- وكيف هو الحال في المغرب؟

● في المغرب يتم الاعتماد بالأساس في مراكز حفظ الأموات وفي كل الحالات التي يراد الكشف فيها عن أسباب الوفاة، على باثولوجيا الطب الشرعي. كان لنا أستاذ متخصص وله خبرة كبيرة وهو الأستاذ الواهلي الذي كان يشتغل في القطاع العمومي. ولكنه أختار المغادرة الطوعية.

تحليلات الحمض النووي لم تبدأ في المغرب إلا في 2004 من خلال التحقيق في جريمة متسلسلة شهدتها مدينة الدار البيضاء، أما التحليلات التي أجريت على الرفات في تفجيرات الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003، فقد أجريت في بلد اجنبي. تلك التفجيرات أثارت الانتباه إلى ضرورة إنشاء مركز لتحليل الحمض النووي، وأنشئ مركز الشرطة العلمية



ومختصين في الطب الشرعي. تم فتح القبر الأول، وتبين لنا أنه لا يتعلق بعبد الحق الرويسي، لماذا؟ حتى بالنسبة لأطباء الطب الشرعي لهم معارف حول أنثروبولوجيا الطب الشرعي، ولكنهم ليسوا مختصين.  
- كيف ذلك؟

● الطب الشرعي هو تخصص ولكنه يظل عاما وهناك تخصصات دقيقة في الطب الشرعي لا يتوفر عليها المغرب إلى حد الآن، وهي التي تعطي الإمكانات لتحديد الهوية وتحديد أسباب الوفاة وجمع الدلائل عن الجريمة. بالاعتماد على العناصر العامة التي يمتلكها الأطباء الشرعيون استطعنا أن نعرف أن القبر الأول الذي فتحناه لا يتعلق بعبد الحق الرويسي، لأن هذا الأخير كان شابا وعمره 25 سنة وقت اختفائه. والحال أن صاحب القبر الأول لا يملك أي سن. طرح احتمال أن يكون قد تعرض لعنف وهذا العنف أدى إلى سقوط أسنانه. إذا كان هذا العنف قد أدى إلى تحطم أسنانه، فإن اللثة تحتفظ بحفر الأسنان. بينما الشخص الذي وجدناه كانت لثته قد شفيت شفاء تاما وبالتالي فإن أسنانه قد سقطت منذ مدة طويلة، بينما الفارق بين اختفاء عبد الحق ودفن تلك الجثة هو فارق قصير جدا يعد بالساعات، فهو تم العثور عليه في بداية أكتوبر مرميا في أحد أحياء الدار البيضاء ونقل إلى مركز حفظ الأصوات بعين الشق أذاك، وبالتالي كان يتوفر على جميع أسنانه وتبعنا لذلك تم إبعاد احتمال أن تكون تلك الرفات لعبد الحق الرويسي.

- إلى أي حد توفقتم في تحديد جثث ضحايا سنوات الرصاص؟

● استخرجت رفات عبد الحق الرويسي ووزان بلقاسم وبعد ذلك تم استخراج عدد كبير من الرفات لأخذ عينات خاصة، سن قاطع ومقطع من عظمة الفخذ، وهما العنصران اللذان يمكن من خلالهما استخراج الحمض النووي من خلال استعمال تقنيات جد متطورة. لحد الآن تم أخذ أكثر من 180 عينة تحت إشراف القضاء المغربي والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وطرحتم مسألة إجراء تحليلات الحمض النووي على هذه العينات، في حين أن المغرب لم يكن يتوفر على أي مختبر يمكنه أن يقوم بتحليلات على هياكل عظمية مرت عليها عقود



المقبرة الجماعية لضحايا انتفاضة 81 التي كان للطب الشرعي دور كبير في الكشف عن هويات ضحاياها (إيس. بريس)



المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يتعاون مع هذا الفريق من أجل تحديد هوية رفات المتوفين، في ظل الاختفاء القسري بالمغرب. وفي أواسط التسعينيات أصبح من الممكن إجراء تحليلات الحمض النووي على رفات الهياكل العظمية وهو الذي سيمكن من التعرف بدقة على هوية المتوفين.  
-كيف قاربت هيئة الإنصاف والمصالحة ملف تحديد هويات المختفين مجهولي المصير؟  
● في إطار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة اعتمدت أساسا على شهود العيان وعلى شهادات الرفاق على أهمية هذه الشهادات في تحديد هوية الضحايا لأنها لا تصل إلى مستوى التحديد اليقيني لهوية الرفات التي تم العثور عليها. وهنا يأتي إلحاح عائلات الضحايا ومندى الحقيقة على ضرورة إجراء تحليلات الحمض النووي من أجل التحديد اليقيني لرفات المتوفين. وكانت أول عملية لاستخراج رفات متوفين من أجل أخذ عينات، تمت في 2005 عندما تم فتح المقبرة الجماعية لضحايا سنة 1981 بالوقاية المدنية بالدار البيضاء، وتم أخذ ما يقرب 80 عينة، تم مباشرة بعد ذلك، تم فتح قبرين مفردين بمقبرة سباتة بالدار البيضاء، وهما قبران وقع الشك حولهما

في 2003.  
- ولكن ماذا عن دور الطب الشرعي في المغرب في الكشف عن حالات الاختفاء القسري؟  
● هذا مهم جدا. إن طرح الطب الشرعي يرتبط بملف التصفيات الجسدية، وعمليات الدفن الجماعي. وكانت أولى التجارب هي التجربة الأرجنتينية في سنة 1983 بعد عودة الديمقراطية، إذ تم تشكيل لجنة للحقيقة التي اشتغلت مع عائلات الضحايا بشكل وثيق. ولجات العائلات إلى أحد أخصائي أنثروبولوجيا الطب الشرعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأستدعي إلى الأرجنتين وعمل على تأسيس فريق أنثروبولوجيا الطب الشرعي بهذا البلد سنة 1984. في ذلك التاريخ لم تكن تحليلات الحمض النووي، وكان يتم الاعتماد على أنثروبولوجيا الطب الشرعي. وهذا الفريق الأرجنتيني يعتبر من الفرق الأكثر خبرة في العالم في ما يتعلق بتحديد هوية رفات المتوفين في ظل الاختفاء القسري، بل اشتغل في بلدان عرفت حروبا داخلية مثل يوغوسلافيا سابقا، واشتغل فيما يقرب 30 دولة في العالم. وله خبرة واسعة في أنثروبولوجيا الطب والتخصصات المرتبطة به وكذلك تحليلات الحمض النووي. وقد سبق لنا أن اقترحنا على



من الزمن. تمسك المغرب والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بضرورة أن يعتمد المغرب على نفسه في إجراء مثل هذه القطيقات، وهذا يتطلب منه تجهيز مختبر وتكوين خبراء. وبالفعل تم تجهيز مختبر الدرك الملكي بالإضافة إلى المختبر العلمي وتكوين أطر في الميدان. ورغم ذلك كانت النتائج مخيبة لكل الأمل في الكشف عن هوية الرفات من خلال العينات التي أخذت من القبور، سواء قبور المقبرتين الجماعيتين لسنة 1981 والمقبرة الجماعية بالناظور 1984، أو بالنسبة للقبور المفردة سواء كانت ملحقة بمعتقلات سرية مثل حالة معتقل تازمامارت، أو في مقابر نظامية مثل حالة المتوفين في معتقل أكوز.

لحد الآن لم يتم التوصل إلى أي نتيجة؟

● بحسب التمييز بين تحليل الحمض النووي لأحياء أو لأموات متوفين حديثي العهد بالوفاة، حينها تكون صالحة للاستغلال، إذ يمكن أخذ عينة من الحمض النووي من فرشاة أسنان، كما يمكن الاعتماد على عينة من اللعاب بالنسبة إلى الأحياء. وفي ظرف 24 ساعة يمكن الحصول على النتائج، وأصبحت هذه التقنية في المتناول، ويتم إجراؤها بالمغرب في مختبر الدرك الملكي ومختبر الشرطة العلمية وكذا بمستشفى ابن رشد، فيما أعقدت. بينما إجراء تحليلات الحمض النووي على رفات مرت عليها سنوات وعقود هي عملية معقدة من حيث التقنيات والأدوات والمواد المستخدمة ومن حيث الخبرة العالية التي تتطلبها، وهي أيضا عملية مكلفة ماديا.

ومع ذلك قمتَ بها؟

● أجل، تم إجراء العملية، وكان من المنتظر أن تظهر النتائج في يونيو 2008 بعد سنتين ونصف، ولكنها كانت مخيبة للأمل وتم الإعلان عن العجز عن ذلك. وبالتالي أعلن رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الدورة الأخيرة للمجلس أن تحليلات الحمض النووي ستتم خارج المغرب في أحد المختبرات الفرنسية، مع أننا قبل ذلك دعونا في لقاء مع المجلس الاستشاري في مارس 2006، إلى التعاون مع الفريق الأرجنتيني. لم يتم هذا الأمر. وهناك مقترحات أخرى للتعاون مع الصليب الأحمر الدولي وغيرها.

لا بد أنكم تواجهون مشاكل؟

● المشكل الذي نعانيه هو أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لا يتواصل مع المجتمع بالشكل الكافي في هذا الملف. من المحتمل أن يكون المجلس يقوم بمجهودات كبيرة ولكن لا يتم التعريف بها. فنحن الآن لا نعرف عدد العينات التي تم إرسالها إلى الخارج من أجل تحليلها. هذه التفاصيل المهمة غالبا ما يكون لها تأثير سلبي على تقديرات وعمل المجلس الاستشاري بحد ذاته، بالرغم من أنه يقوم بعمل جيد.

وهي الأخرى أن عدد الرفات التي تم أخذ عينات منها قليل، ثم تأتي عملية تحديد هوية الرفات في حال العثور على الحفنة. المشكل مطروح في ما يخص الاختفاء القسري. من خلال عمل هيئة الإنصاف والمصالحة تم تحديد رفات وأماكن عشرات، بل مئات المختفين، عدد منهم هويتهم الشخصية معروفة مثل محمد ساجد هويته معروفة وله انتماء سياسي معروف. ولكن في ما يخص الهزات الاجتماعية التي عرفها المغرب خاصة أحداث 1965 وأحداث 1981 بالدار البيضاء وأحداث فاس 1990، هناك حوالي 200 قبر أو رفات موجودة ولكن لا نعرف لمن هي أصلا، أي أنه حتى في حالة أخذ عينة منها والوصول إلى نتيجة إيجابية في ما يخص تحليل الحمض النووي، فإنتا لن تجد مع من تقارنتها لكي تتحدد هوية الرفات، وهذا مشكل عميق جدا. في النتائج التي خلصت إليها هيئة الإنصاف والمصالحة نجد أن الرفات التي تم العثور عليها في ما يخص الاختفاء خلال الهزات الاجتماعية تفوق عدد العائلات المطالبة بالرفات. وبالتالي يبقى عدد كبير من الضحايا مجهولي الهوية. بينما هناك حوالي 280 حالة وفاة لم يحدد قبرها بعد. ومن هنا جاءت قناعتنا في منتدى الحقيقة والإنصاف بأن ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يغلق بعد.